

مساجح الاسعير **قول** الاول لو كان الجرم يعني ان الجرم الذي لا يتجزى ثابت
 لان كل عين لا يجوز ان ينقسم الى اثنى عشر بل لا بد ان ينقسم بالاشياء الجزئية التي لا يتجزى
 لان كل جرمين لو كانا ينقسمان الى اثنى عشر لزم ان يكون لجزء من مساوية لجزء الاكبر
 في المقدار لان العظم والصغير اذا كانا يكونا معا مساوية لجزء الاكبر وهذا لا يتصور ان
 الاثنى عشر هو الاكبر مساوية للجزء الاكبر في المقدار كذلك يلزم **قول**
 لم يكن لجزء من اصغر من الجبل والثاني باطل في المقدم من حيث العظم والاصغر باعتبار
 والاصغر جواب مساو المقدم هو ان يقال لم لا يجوز ان يكون العظم والاصغر باعتبار
 المقدار قايما ببقوله والعظم **قول** الثاني ان اجتماع اجزاي العرصة
 ان لم يثبت لجزء لا يلزم من ثبوتها لجزء من اجزائها بل لا بد ان يثبت لجزء واحد
 فرض ثابته **قول** ليس لذاته بل بحال في **قول** والا لما قيل بالانفصال لان الاجتماع
 لو كان لذاته كان اجتماع الاجزاء ازم ولازم الذات لانفصال الذات لان ما بالذات
 لا يزول بالغير فمتبع الانفصال مما يكون مقدر الله تعالى في الملازم الذي هو عدم قبول
 الانفصال باطل لذاته قابل له وكذا الملزوم وهو كون اجتماع اجزى الجسم لذاته **قول** في الله تعالى
 اي وان كان لم يكن اجتماع اجزى الجسم لذاته وقابل للانفصال لان الله تعالى قادر على
 خلق الانفصال في الجرم الذي لا يتجزى وهو المطلوب **قول** عليه وعلى الانفصال في الجرم
 الذي لا يتجزى يثبت الجزم المذكور **قول** وان لم يكن اي ان لم يكن انفصال ذلك الجزم
 المتنازع فيه **قول** ثبت المدعى وهو ثبوت الجزم الذي لا يتجزى فيه ان المدعى عدم التقسيم
 مطلقا وما ثبت عدم التقسيم الجازمي فالدليل لا بد ان يكون على طبق المدعى
 فجزا به سهل لانا اذا فرضنا غير ممكن تفريغه كان انقسامه محلا للعدالة لا يتعلق
 بالمال **قول** والظن من الادلة الثلاثة الاثني عشر والاشهر برؤية ضعف فيه رد
 لما قاله صاحب الهواكف نقض ذلك الجرم وان كان يمكن منه الجواب فيه لمصداق
 وطنا يثبت باطن ولو جعل استنادا لضعف الجرم في كل حال **قول** الاول
 اي فالدليل الاول وهو وضع كج في اخر **قول** على ثبوت النقطة قال العصام
 ان قلت انه كما لا يخفى في الدع لا نقطة بهما عند الحكم لان نهايةها سطح واحد غير
 مناه والنقطة نهاية الخط قلت كما لا يخفى منها لا يتجزى فيها فكما استدلال وضع

الكه

الكه على السطح على ثبوت سطح الجرم المنع بانه لا يلزم فيه الوجود بالنقطة القابعة بالكه
 لا وجود لجزء من المطلوب ثبوت لجزء النقطة **قول** وهو لا يستلزم ثبوت الجزم
 قال العصام ودلاستدلال المنع على اثبات ثبوت النقطة من انها اما
 عين هيئت الجوهر الفرد واما عرض فلا بد له من محل غير منفرد لكل محل
 هو الجوهر **قول** ليس محل السريان بل حلول جواربه الكه بل هو حلول من حيث
 الاتساق والحلول السريان بحلول ما الورود في الورد والبياض في الجسم وهو الذي
 يكون الاتساق اليها حدها عن الاشياء التي لا يحل محلها ما الورود في الورد وبطلان
 الجوار قال شيخ الاسلام وانما قيل في الخط معلوما من حيث انها نهاية له **قول** من عدم
 انفصالها اي النقطة قائمتها نهاية للخط ونهاية الشيء لا يدخل في الشيء فلا يدخل
 النقطة في المحل **قول** عدم انقسام المحل الذي حلت النقطة فيه لانها عرض
 عندهم لا بد لها من محل لصدق التعريف على المحل فحلي هذا لا يكون ثبوت النقطة
 مستلما للجزم المتنازع فيه كما ان الدليل لا يدل على ثبوت لجزء بل يدل على ثبوت النقطة
قول فلان الفلاسفة اه هذا جواسع الاستدلال الثاني خاصا لان الفلاسفة
 لا يقولون باجتماع الجسم وتالفه من اجزائه بالفعل بل يلزم ما ذكره من ان اجتماع
 الجسم ليس لذاته **قول** بالفعل وهو الذي يمكن تميز اجزائه بعضها عن بعض
 لان المحال للتركيب لا يقع على مابية والناظر على فارسية واللازم منه انفراق
 الجسم وكذا الهواد التراب لا يبقيا ان على حقيقةهما بل يقبلان الحقيقة اخرى
قول وانها غير متناهية حتى يلزم مساواة الجزء للجزء بل هو مذهب بعض
 القوم والنظام من نظام المعتزلة قائمهم قالوا الاجسام مبركة من اجزاء صغار
 غير متناهية لا تنقسم اصلا قال شيخ السهرستي ان الجسم مفصل في نفسه
 كما هو عند الحس لكنه قابل للانقسام غير متناهية انتهى وفيه نظر لان قبول ما ليس
 في اجتماع اجزائه الانقسام محال **قول** وليس فيه في الجسم **قول** اجتماع اجزائه اصلا
 سواء كانت متناهية او غير متناهية **قول** العصام منه كون اجتماع اجزائه الجسم
 لذاته بانها مفصل احده في ذاته غير قابل للانفصال وانما الانفصال المحسوس من اغلاط الحس
 فانه للانفصال بل انعدام جسم واحد حركته جسمين اخرين لان الجزم الذي تنازعنا فيه اذا كان